Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 Octobre 2011
18أكتوبر2011

بيان اليوم

في افتتاح دورة تدريبية مخصصة لهيئات المجتمع المدني حول القانون الدولي الإنساني في عالم اليوم

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو لسن قانون لتجريم الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وتعديل قانون حماية الشارة

فتن العفاني

أعلنت رئيسة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، فريدة الخمليشي، أن القوات المسلحة الملكية تبذل جهودا كبرى لتلقين عناصرها قواعد القانون الدولي الإنساني سواء ضمن برامج التكوين في المعاهد العسكرية أو من خلال الدورات التكوينية، مبرزة أن اللجنة التي تترأسها نظمت منذ إحداثها سنة 2008 العديد من دورات التحسيس والتدريب حول أحكام القانون الدولي الإنساني استفاد منها عدد من القضاة بمن فيهم البرلمانيون والقضاة ومختلف فئات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني أو الأوساط الأكاديمية والجامعية.

وأكدت فريد الخمليشي خلال افتتاح الدورة التكوينية التي نظمتها اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس الاثنين بمقر هذا الأخير، لفائدة هيئات المجتمع المدني تحت شعار «القانون الدولي الإنساني في عالم اليوم» أن موضوع تطبيق القانون الدولي الإنساني بات يستقطب اهتماما متزايدا لدى الرأي العام الدولي خصوصا مع المستجدات والأحداث الأخيرة التي تعرفها العديد من مناطق العالم التي تزايد فيها تعرض المدنيين للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

وأوضحت أن تنظيم هذه الدورة التي تعرف مشاركة مجموعة من الخبراء في مجال القانون الدولي الإنساني، يشكل لبنة جديدة في مسار متواصل تحرص اللجنة الوطنية للقانون الدولي على الاستمرار فيه، أخذا بعين الاعتبار الدور الريادي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في تطبيق هذا القانون سواء من خلال نشر أحكامه أوفضح وإدانة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

وأشارت من جانب اخر إلى السياق الجديد الذي تعقد فيه هذه الدورة بعد إقرار الوثيقة الدستورية الجديدة وما تضمنته من مبادئ وقواعد تؤسس لمنظومة متكاملة تدعم البناء الديمقراطي وتعزز الحقوق والحريات وتوفر المؤسسات التي تكفل سير تلك المنظومة وترجمة مبادئها إلى واقع ملموس.

وأبرزت الخمليشي بان تاكيد الالتزام المغربي من خلال الوثيقة الدستورية بحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما والإسهام في تطويرهما يضع على عاتق اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني مسؤولية المبادرة لاتخاذ كل التدابير التي من شانها نشر القانون الدولي الإنساني والتعريف باحكامه، قائلة «إن الجهود التي بذلت لحد الان في إطار المقاربة التشاركية المعتمدة والتي ترتكز على التعاون الحثيث بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني

فريدة الخمليشي في افتتاح الدورة التدريبية

تصوير: رضوان موسى

اثمرت نتائج مهمة لتوسيع مجال المعرفة بمبادئ واحكام القانون الدولي الإنساني».

وبدوره أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، في كلمة ألقاها بالمناسبة، على الأهمية الكبرى التي أضحى يكتسيها القانون الدولي الإنساني في ظل تزايد وتيرة التوتر في مختلف بقاع العالم، وما يصاحب ذلك من انتهاكات تمس الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية للكائن البشري، خاصة وان الأمر يتعلق بالضحايا المدنيين غير المشاركين في النزاعات المسلحة.

وبالرغم من أن الأمين العام للمجلس شدد على المستجدات التي حملها الدستور الذي اعتمده المغرب مؤخرا، حيث نص على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما والإسهام في تطويرهما، كما تضمن التنصيص على إصدار عقوبات في حق من يرتكب جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، فإنه شدد قائلا «إن الالتزام باتفاقيات القانون الدولي لا تعد إلا خطوة أولى في سبيل تطبيقه الفعلي، إذ يتعين اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التشريعية والإدارية لتحويل قواعده إلى واقع عملي على الصعيد الوطني في إشارة إلى ضرورة ملاءمة القانون الوطني مع مقتضيات الاتفاقية، من خلال سن قانون لتجريم الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وتعديل قانون حماية الشارة».

ومن جانب اخر، أبرز الصبار، أن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، نظامان قانونيان مستقلان، لكل منهما غايته الخاصة، لكنهما يتكاملان لضمان حماية شاملة للإنسان وصيانة كرامة الأفراد، فالقانون الدولي الإنساني ينطبق في حالات النزاع المسلح، أي طريقة الاعتناء بالجرحى والمرضى وأسرى الحرب، وحماية المدنيين الموجودين في ساحة المعركة أو في منطقة محتلة.

وذكر في هذا الصدد استنادا إلى التقرير الحديث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصلاحيات الموسعة التي يضطلع بها المجلس في مجال القانون الدولي الإنساني، مشيرا إلى ما تضمنته بهذا الخصوص المادة 19 التي أوكلت له مهمة السهر على النهوض بمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والعمل على ترسيخها، سواء من خلال تنسيق أنشطة مختلف الجهات المعنية بقضايا القانون الدولي الإنساني، أو تتبع أحكام المعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، هذا فضلا عن المساهمة في برامج التربية والتكوين والتكوين المستمر والتحسيس والتواصل لفائدة مختلف القطاعات والهيئات والمؤسسات والجمعيات المعنية، بل والعمل على تطوير علاقات التعاون وتبادل الخبرة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومجموع الهيئات المعنية بالنهوض بالقانون الدولي الإنساني.

Revue de Presse du C

رسالة الأمة

دورة تكوينية حول القانون الدولي الإنساني لفائدة منظمات المجتمع المدني

الرباط: حميد إعزوزن

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني أمس بالرباط دورة تكوينية لفائدة منظمات المجتمع المدني حول القانون الدولي الإنساني، وذلك بهدف زيادة الوعي بالحقوق المسطرة في هذا القانون والمساهمة في بناء القدرات الفردية على احترام المبادئ والقيم الإنسانية التي يكرسها.

ويأتي تنظيم هذه الدورة المنظمة تحت شعار» القانون الإنساني في عالم اليوم» في ظل عدة متغيرات شهدتها بلادنا على الساحة الحقوقية ، همت أساسا إصدار دستور جديد اعتبر بمثابة وثيقة للحقوق والحريات وأدمج في مضمونه العديد من التوصيات التي كانت تطالب بها الحركة الحقوقية.

وأوضح محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الكلمة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، أن الدستور الجديد الذي اعتمدته بلادنا مؤخرا نص في ديباجته على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما والإسهام في تطويرهما، كما تم التنصيص على إصدار عقوبات في حق من يرتكب جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان»، مشيرا إلى أن الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان منحت له صلاحيات في مجال القانون الدولي الإنساني ، حيث خصص حيزا هاما لهذا القانون لما له من أهمية في حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.وقال الصبار إن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان نظامان قانونيان مستقلان لكل منهما غايته الخاصة، مبرزا أن القانون الأول ينطبق في حالات النزاع المسلح ، وتتحمل الدول أساسا مسؤولية تطبيقه ، وتلعب اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورا محوريا في احترامه من خلال رصد تطبيق معاهدات جنيف الأربع ، فيما يروم القانون الثاني حماية جميع الأفراد في جميع الأزمنة وتسهر على تطبيقه أساسا آليات إقليمية وأخرى دولية ، من قبيل آليات الأمم المتحدة المكلفة بإعمال الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان من خلال رصد أوضاع حقوق الإنسان في مختلف البلدان وإعداد التقارير بشأنها. وخلص الصبار إلى أن «القانون الدولي الإنساني أضحى يكتسي أهمية كبير ة ، خاصة في ظل تزايد بؤر التوتر في مختلف بقاع العالم ، وما يصاحب ذلك من انتهاكات تمس الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية للكائن البشري ، مضيفا أن هذه الأهمية تزداد خاصة عندما يتعلق الأمر بالضحايا من المدنيين غير المشاركين في النزاعات المسلحة».من جهتها،أوضحت فريدة الخمليشي ، رئيسة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، أن تأكيد و التزام المغرب بمبادئ حماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما ، والإسهام في تطويرهما «يضع على عاتقنا مسؤولية المبادرة إلى اتخاذ كل التدابير التي من شأنها النهوض بالقانون الدولي الإنساني وتطويره، علما بأن تلك المبادرة تشكل التزاما دوليا لبلادنا ، باعتبارها طرفا في اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949».

وأضافت الخمليشي أنه وعيا من اللجنة الوطنية للقانون الإنساني بهذه المسؤولية فإنها تقوم منذ إحداثها سنة 2008 بوضع برامج سنوية لنشر القانون الدولي الإنساني، من خلال تنظيم دورات للتكوين والتحسيس والتدريب على قواعد هذا القانون، مشيرة إلى أن موضوع تطبيق هذ القانون أصبح يستقطب اهتماما متزايدا بسبب الرأي العام الدولي، خصوصا مع المستجدات والأحداث الأخيرة التي تزايد فيها عدد الضحايا من المدنيين بسبب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.ويتضمن برنامج هذه الدورة، التي تعرف مشاركة مجموعة من الخبراء في مجال القانون الدولي الإنساني، والتعريف بالإطار القانوني لحماية ضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية،وتسليط الضوء حول دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعلاقة القانون الدولي لحقوق الإنسان بالقانون الدولي الإنساني وآليات احترامه، التدابير الوطنية لإعمال القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني وأهميتها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، فضلا عن أهمية الملائمة التشريعية وإدراج الاتفاقيات الدولية ضمن التشريعات الوطنية.

Revue des droits de l'Homme

بيان اليوم

فتح باب الترشيحات لاعتماد ملاحظين وطنيين ودوليين في الانتخابات التشريعية المقبلة

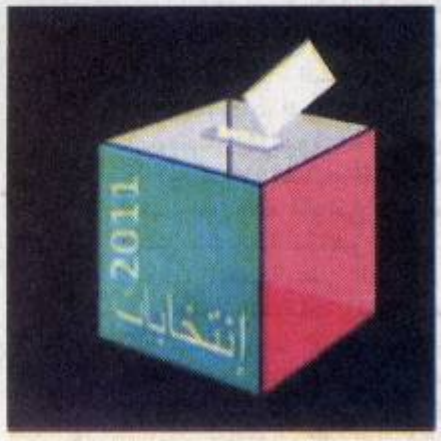

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، أول أمس الأحد، عن فتح باب الترشيحات لاعتماد ملاحظين وطنيين ودوليين للقيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المرتقب تنظيمها في 25 نونبر المقبل لاختيار أعضاء مجلس النواب.

وأوضح بلاغ للمجلس أنه يمكن تحميل استمارة طلب الاعتماد عبر موقع (دوبلفي دوبلفي دوبلفي.أوبسيرفاسيون-إليكسيون.ما).

وذكر المصدر ذاته أنه منذ صدور القانون 11-30 الذي يحدد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات في الجريدة الرسمية يوم 6 أكتوبر الجاري، عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات اجتماعين صادقت خلالهما على الوثائق الرئيسة التي يجب على الجمعيات والهيئات الوطنية والدولية الراغبة في ملاحظة الانتخابات الإدلاء بها.

كما شرعت في تكوين منسقي ومكوني المجلس الوطني لحقوق الإنسان والعديد من فاعلي المجتمع المدني المغربي.

وتأتي ملاحظة الانتخابات التشريعية لنونبر 2011 في سياق وطني جديد يتميز باعتماد دستور جديد خلال استفتاء فاتح يوليوز الماضي.

وينص القانون الأساسي الجديد في فصله 11 على الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات وفق المعايير الدولية المتعارف عليها.

Revue de Presse de l'Homme

LE MATiN.ma

Observation des élections

La Commission spéciale reçoit les candidatures à partir de cette semaine

Instauration de conditions d'éligibilité pour les candidats nationaux et internationaux.

Moins d'un mois et demi nous sépare des grandes épreuves électorales. Les partis politiques préparent leurs feuilles de route et les instances indépendantes d'observation des élections ont déjà remis leurs pendules à l'heure. Il faut dire aussi que l'enjeu est de taille, ces échéances anticipées constituent une véritable épreuve de la volonté de tous les intervenants de rompre avec les anciennes pratiques qui entachaient la vie politique et représentent également une étape de transition vers la consécration d'un Etat de droit et de démocratie. Ces élections présentent également la particularité d'intervenir à quelques mois seulement de l'adoption de la loi fondamentale par la majorité écrasante de la population et l'institutionnalisation de loi relative aux conditions et modalités d'observation neutre qui sera mise en oeuvre, notamment par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui a mis en place la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections. D'ailleurs, c'est au début de cette semaine même que démarre l'opération de réception des candidatures pour l'accréditation des observateurs nationaux et internationaux désirant effectuer des missions d'observation indépendante et neutre des élections des membres de la Chambre des représentants.

Les formulaires d'accréditation sont déjà disponibles sur ligne grâce à un site internet «conçu» spécialement à cette occasion (www.observation-elections.ma). Les candidats pourront donc remplir le formulaire relatif à l'accréditation en ligne. Les organismes souhaitant participer à l'observation sont toutefois tenus de respecter la Charte d'observation des élections, ainsi que les textes législatifs et réglementaires. La commission a, par ailleurs, instauré des conditions d'éligibilité pour l'octroi de l'accréditation. Les associations de la société civile marocaine souhaitant bénéficier de « cet accord » doivent par exemple être reconnues pour leur action et expérience dans le domaine des droits de l'Homme, de promotion des valeurs de citoyenneté et de démocratie. Les observateurs mandatés par lesdites associations sont tenus aussi de respecter un certain nombre de règles. Ces derniers sont appelés à ne pas se présenter en tant que candidats aux élections, mais devront par contre être inscrits sur les listes électorales générales et s'engager à respecter la charte fixant les principes et les règles fondamentales. Quant aux observateurs internationaux, ces derniers sont tenus de justifier d'une expérience confirmée en matière d'observation d'élections et s'engager également à respecter la charte fixant les principes relatifs à l'observation indépendante et neutre des élections.

Selon Ahmed Sebar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, près de 640 observateurs seront accrédités. Le responsable a rappelé par ailleurs l'objectif de la mission d'observation qui consiste, selon lui à assurer le suivi sur le terrain des opérations électorales, la collecte objective et neutre des données afférentes et l'évaluation des conditions de leur organisation et leur déroulement. Un processus à ne pas confondre avec le contrôle de l'élection assurée par les représentants des partis qui peuvent saisir la justice en cas de fraude. La mission des observateurs indépendants se limite en effet à l'observation des élections et l'établissement de rapports qu'ils peuvent présenter à la presse ultérieurement.
Il convient de rappeler que l'observation des élections législatives de novembre 2011 se présente dans un contexte national nouveau, caractérisé par l'adoption d'une nouvelle

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Constitution lors du référendum du 1er juillet 2011. La nouvelle loi fondamentale stipule dans son article 11 l'observation neutre et indépendante des élections en conformité avec les normes internationales reconnues.

Réunions de la commission

Depuis la publication de la loi 30.11 qui définit les conditions et les modalités d'accréditation des observateurs des élections, dans le Journal Officiel, en date du 6 octobre 2011, la Commission spéciale d'accréditation a tenu deux réunions durant lesquelles elle a validé les principaux documents devant être renseignés par les associations et organismes nationaux et internationaux souhaitant observer ces élections.
De même, elle a entamé la formation des coordinateurs et formateurs du CNDH et de plusieurs acteurs de la société civile marocaine.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LE SOIR

Éditorial

Elections

Parmi les spécificités des Marocains qui nous rendent sympathiques aux yeux des autres, notre propension à élaborer des théories sophistiquées, détaillées, avec des arguments imparables, sur la base de... rumeurs.

A l'approche des prochaines élections législatives, une initiative louable permet à tous les citoyens qui en expriment le souhait de devenir observateur dans un bureau de vote. il suffit de se rendre sur le site *www.observatoire-elections.ma* pour acquérir ce titre de contributeur à l'édification sereine du pacte démocratique national.

Cette expérience, forcément enrichissante, permet de faire d'une pierre plusieurs coups. D'abord, de permettre à celles et ceux qui feront le déplacement de voter ; ensuite, de socialiser avec les autres citoyens et, enfin, de participer activement à la transparence d'un vote hautement important pour la suite des choses.

En clair, plus il y aura d'observateurs, plus il y aura de votants et moins il y aura de place à la rumeur et, donc, à la contestation qui ne feraient que polluer le débat.

Ces élections ne doivent être entâchées d'aucun soupçon. Le pacte passé par le souverain avec le peuple ne saurait tolérer une quelconque manipulation, ni laisser de place à des sous-entendus.

La confiance est la clé de réussite de cette consultation citoyenne. Elle doit être préservée et garantie.

Participer au vote de ces deux manières revient à exprimer sa citoyenneté de manière élégante et ludique. Prendre la peine de devenir observateur est une avancée dans la démocratie directe.

De plus, le statut d'observateur peut même aider les promoteurs de l'absention à vérifier, de visu, la qualité du déroulement des élections qui, espérons, se dérouleront comme prévu. Ce qui devrait éventuellement leur permettre de revoir leur jugement sur la question.

SAÂD A. TAZI

الخبر
AL KHABAR

انتخابات

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عن فتح باب الترشيحات لاعتماد ملاحظين وطنيين ودوليين، للقيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، المرتقب تنظيمها يوم 25 نونبر المقبل، لاختيار أعضاء مجلس النواب.

وذكر المصدر ذاته أنه، منذ صدور القانون 11-30، الذي يحدد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات في الجريدة الرسمية يوم 6 أكتوبر الجاري، عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، اجتماعين صادقت خلالهما على الوثائق الرئيسية التي يجب على الجمعيات والهيآت الوطنية والدولية، الراغبة في ملاحظة الانتخابات، الإدلاء بها. كما شرعت في تكوين منسقي ومكوني المجلس الوطني لحقوق الإنسان والعديد من فاعلي المجتمع المدني المغربي.

Revue de presse du Conseil national des droits de l'homme

AL BAYANE

Observateurs nationaux et internationaux

Candidatures ouvertes pour l'accréditation

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections ont annoncé, dimanche, l'ouverture des candidatures pour l'accréditation des observateurs nationaux et internationaux, en prévision des élections législatives du 25 novembre.

Les demandes d'accréditation, à remplir en ligne, sont accessibles à l'adresse www.observation-elections.ma, précise un communiqué du CNDH.

Depuis la publication de la loi 30-11, qui définit les conditions et les modalités d'accréditation des observateurs des élections dans le Bulletin officiel en date du 6 octobre, la Commission spéciale d'accréditation a tenu deux réunions durant lesquelles elle a validé les principaux documents devant être présentés par les associations et organismes nationaux et internationaux souhaitant observer ces élections, indique le communiqué.

De même, la commission a entamé la formation des coordinateurs et formateurs du CNDH et de plusieurs acteurs de la société civile marocaine.

L'observation des élections législatives de novembre 2011, se présente dans un contexte national nouveau caractérisé par l'adoption d'une nouvelle constitution lors du référendum du 1er juillet 2011. La nouvelle loi fondamentale stipule, dans son article 11, l'observation neutre et indépendante des élections en conformité avec les normes internationales reconnues, rappelle le document.

Revue de l'Homme

التجديد

هيئة الوفاق الفلسطيني تحل بالمغرب لنقل تجربة "الإنصاف المصالحة"

حل بالمغرب أول أمس الأحد 16 أكتوبر 2011 قادما من قطاع غزة وفد فلسطيني مكون خمسة أفراد يمثلون هيئة الوفاق الفلسطيني يترأسهم الخبير القضائي والأستاذ الجامعي جميل جمعة سلامة حسب ما أكدته للتجديد مصادر مطلعة، وذلك بدعوة رسمية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأضافت المصادر أن الوفد التقي أمس الاثنين محمد الصبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ، وذلك لمناقشة عدد من القضايا على رأسها نقل التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية سيما دور "هيئة الإنصاف والمصالحة" في تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، وفي مجال التحريات من أجل معرفة الحقيقة وجلسات الاستماع. وأشارت أن برنامج الزيارة يتضمن أيضا لقاءات مع عدد من المؤسسات الوطنية من بينها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، وممثلي الهيئات المدنية منها حركة التوحيد والإصلاح، والأحزاب السياسية،وتهدف هذه اللقاءات إلى بحث سبل دعم عملية المصالحة الفلسطينية. وأشارت المصادر أن الوفد يضم إضافة جميل جمعة سلامة أمير سر هيئة الوفاق الفلسطيني ، كل من عبد العزيز إبراهيم الشقاقي الرئيس السابق لتجمع الشخصيات المستقلة وأخ الشهيد فتحي الشقاقي القيادي في الجهاد الإسلامي، ونبيه عطا النونو رئيس مجلس إدارة مركز ابن خلدون الدولي للاستشارات، واحمد يوسف مستشار سابق لرئيس الوزراء إسماعيل هنية، والقيادي الفتحاوي أسامة الفرا.

عبد الغني بلوط

Revue de Presse Commune

Aujourd'hui Le Maroc

L'expérience de l'IER expliquée aux Palestiniens

MAP

Une délégation du Comité palestinien pour la réconciliation a pris connaissance, lors d'un entretien lundi à Rabat, de l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle, à travers la création de l'Instance équité et réconciliation (IER), chargée du règlement du passé des violations des droits de l'Homme. Cet entretien, tenu avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), constitue l'occasion de mettre en exergue le travail de l'IER en matière d'investigations pour l'établissement de la vérité et d'auditions publiques. Le programme de cette rencontre, dont la séance d'ouverture a été présidée par le secrétaire général du CNDH, Mohammed Essabbar, comporte plusieurs points à élucider dont une introduction générale sur la justice transitionnelle à la lumière des expériences comparées, l'Instance d'arbitrage indépendante d'indemnisation des victimes de disparitions forcées, l'Instance équité et réconciliation et la philosophie de l'IER en matière de réparation des préjudices.

> Les sujets abordés touchent les procédures d'investigation pour l'établissement de la vérité, les auditions publiques...

Les sujets abordés touchent également la méthodologie et procédures d'investigation pour l'établissement de la vérité, les auditions publiques, histoire et archive, l'approche genre dans le processus de l'IER, les garanties et les dispositions visant la non répétition des violations, et enfin la société civile, les victimes et les ayants droit dans le processus de la réconciliation. En outre, le CNDH organisera au profit de cette délégation des rencontres avec quelques institutions nationales, dont la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, l'Institution du Médiateur ainsi qu'avec des associations de la société civile. Le Comité palestinien pour la réconciliation est une instance nationale populaire qui jouit de l'appui des différentes factions palestiniennes. Elle a pour objectif de lancer le processus de réconciliation palestinienne sur la base de l'établissement de la vérité sur les violations, quelles que soient leurs origines, d'instaurer un consensus entre les différentes parties et asseoir les bases du dialogue et d'une gestion démocratique du conflit.■

الشروق

خلص التقرير النهائي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الاستفتاء على الدستور الجديد إلى بعض المظاهر التي شابت الحملات الدعائية من قبيل استعمال المساجد وتوجيه خطب الجمعة للتصويت بنعم، إلا أنه بالمقابل أكد أن عملية الاستفتاء مرت في أجواء ديمقراطية وفي أمان.

مجلس حقوق الإنسان ينتقد استغلال المساجد في حملات الاستفتاء على الدستور

■ محمد الطائع

خلص التقرير النهائي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان للاحظة استفتاء فاتح يوليوز حول دستور 2011 إلى أن استعمال المساجد وتوجيه خطب الجمعة للتصويت بنعم يخالف المادة 112 مدونة الانتخابات. كما انتقد تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعض مظاهر سير الحملة الانتخابية وتوزيع بطاقة الناخبين. وقال التقرير المؤسس على ملاحظة 141 مكلفا بالتصويت، التي راقبها ملاحظو المجلس من أصل 4688 مكتبا في 10 جهات محتملة، أن سير عملية الاستفتاء من ناحية الدعاية والحملة الانتخابية (إجمالا) مرت في أجواء «ديمقراطية إذ سجل التقرير مشاركة الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني كافة، ولم يسجل منع مساهمين في الحملة من عقد تجمعات عمومية، كما أن عملية التشويش كانت محدودة». وأكد التقرير أن حوالي 90 في المائة من ملاحظي المجلس لسير عملية الاستفتاء «لم يلاحظوا تدخلا غير عاد للإدارة في مجريات الحملة»، وأزيد من 95 في المائة من ملاحظات المراقبين أكدت أنه لم يسجل أي «ترهيب للمواطنين أو استعمال العنف خلال الحملة ويوم الاقتراع سواء من طرف الأحزاب أو النقابات أو أية جهة أخرى».

وانتقد تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان استغلال الأطفال في الحملة الاستفتائية واستعمال الشعارات خارج الأماكن القانونية المخصصة لذلك، واستمرار الحملة الانتخابية خارج أجلها سواء من طرف الإعلام العمومي أو في الشارع العام.

وبلغة الأرقام، جاء في التقرير أنه تم عقد 4392 نشاطا وتجمعا بالعديد من القاعات العمومية والأماكن العامة حضرها 3.386.695 مشاركا، كما نظمت مسيرات ووقفات تنديدية من القاطنة من أجل توضيح موقفها. كما وقف تقرير ملاحظي المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ما اعتبره «استعمال وتوظيف رموز وهتافات من قبيل صور جلالة الملك والتاج الملكي والعلم الوطني». وأن 20 في المائة من ملاحظات الملاحظين أكدت استعمال مرافق عمومية للداعين بالتصويت بنعم، بالنظر أساسا إلى بعض الأحزاب السياسية والنقابات. وتتمثل هذه الوسائل في حافلات نقل الموظفين، ولوحات إشهارية، فيما لم يسجل استعمال أي شعارات ذات طابع عنصري خلال الحملة الاستفتائية».

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار من

أكد التقرير أن حوالي 90 في المائة من ملاحظي المجلس لسير عملية الاستفتاء لم يلاحظوا تدخلا غير عاد للإدارة في مجريات الحملة.

وعلى صعيد سير عملية الاقتراع، سجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإيجاب «تمكن الإدارة من اختيار أماكن عمومية قريبة من الناخبين، ولاحظ الملاحظون عدم وجود ملصقات انتخابية في الأماكن المخصصة للتصويت أثناء افتتاحها، ضمانا لحق الصمت والاحترام في اختيارات الناخبين، و«افتتاح مكاتب التصويت في التوقيت المحدد وحضور رؤساء وأعضاء المكاتب قبل افتتاح مكتب التصويت». وأكد التقرير ذاته، «مرور الاستفتاء في أجواء آمنة ومن دون تسجيل أي أحداث من شأنها الإخلال بشروط تنظيم هذه العملية، حيث سجل المجلس حراسة أمنية مكثفة لمراكز التصويت كافة طوال يوم الاستفتاء».

وبخصوص فرز وإعلان النتائج، اعتبر تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن العملية «مرت في جو سليم وعاد، ومتطابق مع ما ورد في القوانين الانتخابية»، وتضمن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، جملة من التوصيات منها، سن قانون خاص بتنظيم الاستفتاء، وإقرار حق الطعن في عمليات الاستفتاء، وكذا توصية تتعلق بإمكانية دراسة نشر لوائح المشاركين في التصويت بما لا يتنافى مع مقتضيات المادة 39 من مدونة الانتخابات الحالية، وأيضا تخصيص ولوجيات لذوي الاحتياجات الخاصة وتسهيل شروط مشاركتهم يوم الاقتراع.

يشار إلى أن عملية ملاحظة الاستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011 ، تستند إلى مقتضيات المادة 25 من ظهير فاتح مارس 2011 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان، كما يمكن اعتبار التقرير أول عمل نوعي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الانسان بعد تعديل وظائفه وتوسيع اختصاصاته وتجديد تركيبته. وتخول المادة 25 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان حق وصلاحية مراقبة العمليات الانتخابية. هذا واستهدفت عملية ملاحظة الاستفتاء، يقول واضعو التقرير- ضمان إجراء تقييم موضوعي ومجرد ونزيه للاستفتاء، حملة وتصويتا وفرزا، وأهداف فرعية منها على الخصوص بناء الثقة والمواطنة الحقة وتحفيز المشاركة وكذا التشجيع على قبول النتائج، ومدى تطبيق القوانين ذات الصلة ■

Revue de Presse du Conseil

أخبار اليوم المغربية

معد البرنامج يؤكد على أهميته الاجتماعية واحترافية إنجازه

تغييرات في «أخطر المجرمين» بسبب احتجاجات المحكومين بالإعدام

■ المحجوب فريات ■

أكد حسن الرميد، معد ومقدم برنامج «أخطر المجرمين» الذي تقدمه القناة الثانية، أن إدارة البرنامج قررت إحداث تغييرات على شكل تقديم الحلقات، وذلك بحذف صور المجرمين الذين تخصص لهم الحلقات وعدم إدراج أسمائهم.

ويأتي هذا الإجراء بعض الجدل الذي أثير مؤخرا حول البرنامج بعد أن توصل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشكايات من محكوم عليهم بالإعدام، تم التطرق إلى قصصهم في البرنامج المذكور، حيث أكدوا للصبار أن إعادة تسليط الضوء على هذه القضايا قد تسبب في ألم نفسي للعائلات وللمحكوم عليهم، كما أنه تسبب في عدم استطاعة عائلة المحكوم عليهم ممارسة حياتهم العادية، وقد اتصلت «أخبار اليوم» بمحمد الصبار لتسليط الضوء على الموضوع إلا أن كتابته الخاصة أكدت لنا أنه سيتم الاتصال بنا لتقديم الأجوبة دون أن يتم الوفاء بهذا الالتزام.

من جهته، أكد حسن الرميد، معد ومقدم البرنامج، في تصريح لـ«أخبار اليوم»،

Revue de Presse du ... de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

أن الملاحظات التي أثيرت حول البرنامج نابعة من الطبيعة المحافظة للمجتمع المغربي، كما أن مشاهدة الحقيقة هو أمر يتسبب دائما في بالصدمة، خاصة أن المغربي لا يقوى على مشاهدة نفسه في المرآة، والدليل على ذلك أن كل الدول المتقدمة توجد بها هذه النوعية من البرامج ولا يتم توجيه انتقادات إليها.

وأضاف الرميد أن ما يجعل الأمر أكثر إزعاجا هو أن البرنامج يعتمد على الصورة، حيث يمكن للجمهور أن يتقبل الأمر لو كان عبارة فقط عن تدخلات شفهية.

واعتبر الرميد أن توجيه الانتقادات إلى البرنامج هو أمر عادي ويدخل في إطار الحق في الاختلاف، لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن طاقم البرنامج يحرص، في طابع فني بعيد عن الخطابة والرتابة، على معالجة مشاكل يعاني منها المجتمع، فما يقدمه البرنامج لم يتم اختراعه بل هو موجود فعلا، وأكد الرميد أنه قبل كل الحلقات تم الاتصال بكل عائلات المتهمين الذين تم تسليط الضوء على قضاياهم لكنهم كلهم تحفظوا على المشاركة، وفي نفس الوقت لم يطلبوا إلغاء الحلقات.

من جهة ثانية، استغرب الرميد كون قنوات مغربية أخرى وعوض أن تبحث عن الجديد، في إطار المنافسة الإيجابية، اكتفت بتقديم منتوج مشابه.

Revue de Presse du Programme

برنامج "أخطر" المجرمين يتسبب في مآسي عائلية

أحمد نجيم

الجمعة 14 أكتوبر 2011 - 18:15

اشتكى العديد من المحكوم عليهم بالإعدام من برنامج أخطر المجرمين الذي تبثه القناة الثانية، وفق ما علمته "كود"، لمحمد الصبار لأمين العام للمجلس الوطني .

المحكوم عليهم بالإعدام قالوا للصبار إن البرنامج التلفزيون المذكور يسبب لهم ولعائلاته معاناة كبيرة .

المعاناة تأتي حسب نازلي جناح الموت بالسجن المركزي لمدينة سلا من كونهم نسوا جرائمهم بفعل الزمن واستطاعوا تجاوز أخطائهم ليأتي البرنامج فيعيدها إلى الأذهان بالصوت والصورة .

أحد المحكوم عليهم بالإعدام شرح للصبار، كما أكد ل"كود"، كيف أن ابنته اضطرت للانقطاع عن الدراسة بسبب المضايقات التي تعرضت لها في المدرسة بسبب بث الحلقة الخاصة بأبيها. الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان زار السجناء المحكومين بالإعدام بالسجن المركزي بسلا، وذلك على هامش اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

بعدما شارك في انقلاب الصخيرات وأدين بـ20 عاما اختطف من السجن واختفى أثره

أبناء عبابو يكسرون صمت 40 سنة ويطالبون القضاء بالحقيقة

■ الرباط يونس مسكين ■

في تطور مثير ومفاجئ، بادر أبناء الكولونيل محمد عبابو، شقيق امحمد عبابو الذي اعتبر تاريخيا أحد مدبري الانقلاب الشهير ضد الملك الراحل الحسن الثاني، في قصر الصخيرات صيف عام 1971؛ إلى اللجوء إلى القضاء، مطالبين بفتح تحقيق يكشف حقيقة مصير والدهم، والنظر في جنايات الاختطاف والحجز واحتمال القتل التي يقولون إن والدهم تعرض لها. وتسلم، صباح أمس الاثنين، الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بالرباط، شكاية من أسرة عبابو، كخطوة أولى لفتح ملف تحقيق حول مصير محمد عبابو. أسرة هذا الأخير، وبعدما اعتبرت أن هيئة الإنصاف والمصالحة، وبعدها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، قد رفعا يديهما عن ملف والدهم، واستنفدا جميع مراحل «العدالة الانتقالية» دون الكشف عن مصير الكولونيل عبابو، قررت اللجوء إلى القضاء.

الشكاية التي حصلت «أخبار اليوم» على نسخة منها، وتولى تقديمها المحامي والحقوقي مصطفى المانوزي، تخبر الوكيل العام للرباط بأن الضابط محمد عبابو كان معتقلا بالسجن المركزي بالقنيطرة لتنفيذ العقوبة الصادرة في حقه بعشرين سنة سجنا نافذا من طرف المحكمة العسكرية بالقنيطرة، «وفي ليلة 7 و8 غشت 1973، تم اختطافه من السجن المركزي بالقنيطرة رفقة ثلاثة ضباط من زملائه في الاعتقال، ولم يظهر له أثر إلى أن جاء النبأ بمحاولة فرارهم من المعتقل السري النقطة الثابتة ثلاثة (pf3) في ليلة 12 و13 يوليوز 1975».

فيما اعتبر المحامي والحقوقي وشقيق أحد أشهر مجهولي المصير من ضحايا سنوات الرصاص، مصطفى المانوزي، أن الخطوة تأتي لاستنفاد جميع الوسائل والمساطر الوطنية، بما فيها الوسائل القضائية، من أجل الكشف عن حقيقة مجهولي المصير.

● تتمة ص 2

Revue de Presse des droits de l'Homme